التصحيح اللغوي عند المحدثين

Linguistic Correction of Contemporary Scholars

أ.م.د.يحيى خليل اسماعيل
Assist. Prof.Dr. Yahya Khaleel Ismael

الكلية التربوية المفتوحة
Open Educational Collge
eheh9792 @gmail.com

الكلمات المفتاحية:
العربية – المعيار – التراكيب

Key words:
Arabic ،Criterion ،Structures

ملخص البحث

نالت العربية حظاً وافراً من العناية من عند أهلها في مستوياتها المختلفة، فتسابقت أقلام المؤلفين دفاعاً عنها، بعدما شابتها ألفاظ العامة، فاختلطت بالفصحى. فألفت عشرات الكتب في ميدان التصحيح اللغوي، وكتبت مئات المقالات في الصحف والمجلات. وهذا البحث يوجه النقد إلى بعض تلك المؤلفات. فهذا كتاب (معجم الاخطاء الشائعة) للدكتورة كوكب دياب حشي بمئات التصويبات على شكل (قل ولا تقل) فأجادت في مواضع، وتعجلت من مواضع أخرى، فجانبت الصواب. وقد اتبعت منهجاً علمياً في الرد عليها استناداً إلى المعايير المعروفة في تقصي الصواب اللغوي.

Abstract

The Arabic language has received a great deal of care from its people at its different levels. The authors pens competed in defense of it after it was mixed with general and classiceal terms ، so dozens of books were written in the field of linguistic correction ،and hundreds of articles in newspapers and magazines were written. this research criticizes some of those writings. the book (Dictionary of common Mistakes) by Dr. Kawkab Diab ،is full of hundreds of corrections in the from of (say and don't say) ، she excelled in some places and hastened in others ،in order to avoid the truth. the research her has followed a scientific approach in responding to her style based on the well–known criteria of investigating the linguistic correctness .

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه المنتجبين.

أما بعد، فإن ما يميز اللغة العربية عن سائر لغات الأمم أن ابناءها حريصون عليها حرصا شديدا، فطفقوا يدافعون عنها كي تبقى نقية خالصة من شوائب الخطأ، وزلات اللسان، وشطط القلم، لذلك هُرع كثير منهم يصارعون الخطأ ويدفعون اللكنة والزلل، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا في جوانب اللغة المختلفة ومستوياتها المتعددة، ولعل القران الكريم هو الدافع الأول قديما وحديثا.

ولما كانت اللغة واسعة، مترامية الأطراف كان الإلمام بجوانبها، والأخذ بأطرافها أمرا صعبا. لهذا –ومع كثرة من كتب في هذا الميدان النقدي– نجد أن إيكال المهمة هذه إلى غير مختص توقع صاحبها في مشقة ومكابدة، فلن يتولد عن ذلك إلا تضييقا للأحكام، أو تفريطا في غير محله لهذه اللغة الشريفة، فقد يتعجل في إصدار الحكم على لفظ ما أو اسلوب أو تركيب من غير تروٍ ولا تفحص دقيق، ولا تنقيب في المظان اللغوية من المعجمات أو غيرها، لذلك كثُر التأليف، وكثر الأخذ والرد، وكثرت الخلافات حتى صارت سمة جلية، فمنذ القدم كان الخلاف محتدما في مدار الفصاحة والمقياس الذي ينبغي للناقد اتخاذه سلما للوصول إلى الغاية التي قام عمله من أجلها، وكان هذا – أيضا سمة واضحة عند النقاد اللغويين في العصر الحديث.

وهذا البحث يتناول واحدا من تلك المؤلفات التي عالجت قضايا النقد اللغوي بما يعرف بالصحيح والخطأ من الكلام، وقسمت البحث على مبحثين:

الأول: تناولت في مساعي المحدثين في كشف الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة العوام والمثقفين في أحاديثهم ومؤلفاتهم وكتاباتهم وذكرت فيه معايير التخطئة والتصويب عندهم.

الثاني: تناولت فيه الخطأ والصواب عند الدكتورة كوكب دياب في كتابها (معجم الأخطاء الشائعة أو قل ولا تقل) موضوع البحث، إذ تناولت فيه الأخطاء الشائعة بحسب منظار لها ومقياس اتخذته، وقد سلكتُ منهجا علميا في الرد عليها، متخذا الكلام الأفصح والفصيح من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف والأثر، وما جاء في كلام العرب، وكذلك ما جاء في كتابات اللغويين المبرزين في مؤلفاتهم، ورتبت الألفاظ بحسب ما جاءت في الكتاب المذكور، ومن الله نستمد العون.

«المبحث الاول»

مساعي المحدثين في كشف الاخطاء اللغوية

اهتم أهل العربية بها أي اهتمام قديماً وحديثاً، وانصبت جهود اللغويين المحدثين – في قسم منها – على معالجة حالات الفاسد والسقيم في الكلام، فتبارت أقلامهم نحو الاصلاح، ودرء الخطر واللحن عن اللغة، شأنهم شأن سلفهم الذين ألّفوا في هذا الميدان، فعنوا عناية كبيرة في التصحيح اللغوي، واتسعت ميادين الاصلاح والدفاع عن اللغة وحمايتها، وتنوعت الأساليب ما بين فقرات تقدم في الاذاعات العربية كما جرى في برنامج (قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد، ثم صار كتابا فيما بعد، ومقالات في الصحف والمجلات تعددت اساليبها في الطرح والمعالجة، ثم تطورت إلى كتب صنفت على أسس مختلفة، فيحكمون بالخطأ على ما ورد من أساليب وتراكيب وألفاظ مفردة لهج بها المثقفون والعامة على حد سواء، وتسربت إلى أقلام أناس من ذوي الاختصاص أيضاً، بعدما شاعت وكثرت، وتعرضت لغة الشعراء المحدثين هي الأخرى إلى النقد الموضوعي القائم على أسس منهجية خاضعة لقوانين اللغة وقواعدها[1].

ومن بين تلك المؤلفات على سبيل المثال: (نظرات في اللغة والأدب للمنفلوطي) و(أزاهير الفصحى) لعباس أبي السعود، و(أخطاؤنا في الصحف والدواوين) لصلاح الدين الزعبلاوي، و(تذكرة الكاتب) لأسعد خليل داغر، و(قل ولا تقل) للدكتور مصطفى جواد، و(الكتابة الصحيحة) لزهدي جارالله، و(معجم الخطأ والصواب في اللغة) للدكتور اميل بديع يعقوب، و(معجم الاخطاء الشائعة) لمحمد العدناني، و(الاستدراك على قل ولا تقل) لصبحي البصام، ومنها (معجم الأخطاء الشائعة للدكتورة دياب) موضوع البحث.

وهذه المؤلفات كانت ترمي إلى غرض واحد مع تفاوت الوسائل وسعة المطالب، واختلاف الرؤى، وهو الحفاظ على سلامة اللغة العربية ودرء الخطر عنها، فهي وعاء الفكر، ولها الدور الكبير في بناء الامم، ثم مسايرة اللغة للحياة المتجددة في مجالاتها

(1) ينظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث د. محمد ضاري حمادي: ١٤٥.

المختلفة، فهي كائن حي يدوم ما دامت الحياة. على أن لا يؤثر هذا التجدد والتطور على سلامة اللغة العربية، ويهدم جزءاً من كيانها.

وتنوعت جهود اللغويين في ألوان التصحيح، منها التنبيه على الخطأ في بنية الكلمة، ومنها مايخص تناوب الحروف مما نطقته العرب سماعاً وقياساً، والتنبيه على الأساليب اللغوية والتراكيب غير الصحيحة، والتضمين وعلاقاته وشروطه، ومخالفة القواعد النحوية والصرفية، ودلالات الألفاظ وبيان ألوان الجموع، ودفع ما شط منها في أقوال وكتابات المثقفين وغير ذلك.

معيار الخطأ والصواب عند المحدثين:

تقوم كتب التصحيح اللغوي على ركنين أساسيين[1].

الأول: إيراد كلمات، أو صيغ، أو معاني وجدت في كتابات الكتاب أو الاعلاميين أو المثقفين، ويحكم عليها بالخطأ.

الثاني: ذكر الصواب من الكلام الذي يجب أن يكون بديلاً عن هذا الخطأ على وفق معيار معين يستند إليه المؤلف. وقد تنوعت معاييرهم على اتجاهات متعددة وهي:

١- عدم السماع: أي أن هذا اللفظ أو التركيب لم يسمع عن العرب في عصر الاحتجاج اللغوي، ومرجع الناقد في هذا هو المعجمات العربية ابتداء من العين للخليل بن أحمد، ثم إلى كتب اللحن في اللغة التي دونها القدامى.
٢- عدم ورود اللفظ أو التركيب في القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف والشعر العربي الفصيح في عصر الاحتجاج اللغوي.
٣- عدم القياس: والمراد به أَنْ يُشتق لفظ من لفظ آخر على وفق ما جاء به أهل اللغة من أصحاب المعجمات أو النحويين.
٤- عدم ورود اللفظ في معجمات اللغة، فيقال: لم يرد ذلك في المعجمات أو: لم تذكره المعجمات.

(1) ينظر معجم الخطأ والصواب في اللغة، د. أميل بديع: ٣٣.

٥- الاعتماد على ما ذكره اللغويون القدامى في تصحيح لفظ او تخطئته، فيتبع المحدثون ما قاله الأقدمون، ويبنون عليه موقفهم.

٦- الاستناد الى القواعد النحوية والصرفية، فهي صمام الأمان لمنع دخول التراكيب والأساليب والبنى المخالفة لقوانين اللغة.

٧- الأخذ بالمستوى العالي من اللغة دون غيره، واللغة على مستويين: عال (أفصح) و(فصيح) وهو دون العالي.

٨- كثرة الاستعمال: فان كثرة الاستعمال، والدوران على الألسن معيار مهم اعتمده القدامى في بيان موقفهم من بعض الالفاظ والدلالات، وسار على نهجهم المحدثون.

٩- التضمين: وهو إيقاع لفظ مع لفظ غيره، ومعاملته معاملة لتضمنه معناه واشتماله عليه[1].

١٠- الرأي والاجتهاد: حيث انبرى بعضهم يقول برأيه مجتهداً في تفسيره بناءً على قناعته المستمدة من اطلاعه على أساليب اللغة وتراكيبها ودلالات الفاظها.

١١- المولد: وهو ما خالف العربية وخرج عن قوانينها مما ذكره المحدثون. فيرفض عند بعض أهل اللغة.

١٢- عدم الأخذ بالمجاز في اللغة كعامل من عوامل تبدل المعنى[2].

معجم الأخطاء الشائعة أو: قل ولا تقل:

من بين المؤلفات التي صدرت في هذا الشأن هو هذا الكتاب المذكور آنفاً، وقد صنعته الدكتورة كوكب دياب. ورتبت الألفاظ فيه على حروف المعجم، ابتداءً من الهمزة وانتهاءً بالياء، وفي كل من تلك الأبواب عدد من الألفاظ أو التراكيب أو الأساليب مرتبة أيضاً على حروف المعجم، بغض النظر عن كونها ألفاظاً مفردة، أو تراكيب لغوية، أو أساليب، فتذكر الصواب ثم الخطأ الذي يقال مقابل ذلك، فزادت المسائل التي عالجتها على (٤..) لفظ أو تركيب.

(1) ينظر المعجم الوسيط (ض.م.ن.

(2) ينظر: المعيار في التخطئة والتصويب. د. عبدالفتاح سليم: ٢٦.

وذكرت في مقدمة كتابها أنها نشرت في جريدة (الإنشاء) الطرابلسية في لبنان مسائل لغوية أطلقت عليها (قل ولا تقل) ثم جمعتها ونشرتها في هذا الكتاب.

ثم ذكرت أهم المعايير التي اعتمدتها في بيان الصواب ونبذ الخطأ وهي[1]:

١- وجودها في القرآن الكريم
٢- وجودها في الحديث الشريف.
٣- وجودها في الشعر العربي الفصيح.
٤- ما ذكرته المعجمات العربية.
٥- ما أقرته المجامع اللغوية العربية في العراق ومصر وسوريا والأردن.
٦- الاستناد إلى ما جاءت به كتب اللغة من نحو وصرف ودلالة.
٧- الاستناد إلى ما قاله اللغويون المحدثون في معجمات الخطأ والصواب الموثوق بها كما ترى هي.

وقد اعتمدت المؤلفة في ترتيب المواد على نظام المعجم بالرجوع إلى أصل اللفظ (الجذر اللغوي)، ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة، واختصرت في شرح المادة اللغوية وذكر السبب في التخطئة، وقلما ذكرت شاهداً على ما تقول. فوجدت أن كتابها يكاد أن يكون خالياً من الشواهد القرآنية والأحاديث الشريفة والشعر الفصيح وأقوال العرب الفصحاء، على الرغم من قولها في المقدمة اعتمادها المعايير المذكورة آنفاً.

وقد راجعت تصحيحات المؤلفة، فوجدتها تعتمد على هذه المعايير في تصحيحها مع قلته:

١- وروده في القرآن الكريم.
٢- وروده في معجمات اللغة.
٣- الاستناد الى كتب النحو والصرف.
٤- القياس.
٥- التضمين.

(1) ينظر معجم الاخطاء الشائعة: ٨.

وقد رأيت أنها قد جانبت الصواب في بعض المواضع، ولم تكن موفقة في رأيها، أو لم يكن معيارها صحيحاً في التخطئة. فكان منهجي هنا أن أذكر قولها، ثم أعرض ما قاله أهل اللغة مستنداً إلى المعجمات العربية وما قاله القدامى والمحدثون، وما جاء في كتاباتهم في مؤلفاتهم، مدعوماً بالدليل العقلي والنقلي.

« المبحث الثاني »

الخطأ والصواب عند الدكتورة كوكب دياب

ثمة سلسلة من الألفاظ خطّأت فيها الدكتورة كوكب من يقولها، وقدمت ما تراه صواباً.

وقد راجعت أقوالها بعناية، وبحثت عن صحتها في بطون المعجمات فوجدتها قد خالفت الصواب في هذه المواضع.

أولا. ضبط الأبنية:

نال ضبط الأبنية حظاً وافراً من النقد في مؤلفات اللغويين المحدثين وفي مقالاتهم في الصحف والمجلات، فطفقوا يخطئون هذا ويصوبون ذاك استناداً إلى معيارهم الذي اتخذوه سلّماً للوصول إلى الصواب. ومنهم الدكتورة كوكب التي أكثرت من تلك الحالات، فشغلت نسبة كبيرة من مؤلفها وهي:

١- خطأت من يقول: أبِهَ له بكسر الباء والصواب عندها يقال: أَبَه له بفتحها فقط[(١)]. ولم تذكر سبب المنع، ولا علة الخطأ. لكن المعجمات أثبتت هذا فقد جاء في المحكم: أَبَهَ له يأبَهُ، وأبِهَ له وبِه أيضاً[(٢)].

وقال في اللسان: أَبَهَ له، وأبِهَ بكسر الباء، وما أَبَهت للأمر أَبَهَ أبها بفتح الباء ويقال: ما أبِهتُ له بكسر الباء أيضا[(٣)].

وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «أَأُنبك بأهل الجنة ؟ قلت: بلى. قال كل متضعف ذي طمرين لا يُوبَه له، لو أقسم على الله لأبره»[(٤)].

---

(1) ينظر: معجم الخطأ والصواب: ٢٢.

(2) ينظر المحكم والمحيط الاعظم لابن سيدة: (أ ب جـ).

(3) ينظر: لسان العرب لابن منظور (أ ب و) وتاج العروس للزبيدي: (أ ب جـ).

(4) الفائق في غريب الحديث للزمخشري: ٢/ ٤٣.، وينظر في النقد اللغوي دراسة تقويمية للدكتور عبدالفتاح سليم: ١٩.

وقال الفيروزآبادي: وأَبَهَ له وبهِ كمَنعَ وفرِح، وفي فرِح دليل على جواز الكسر، فأثبت الأمرين[1].

٢- خطأت الكاتبة من يقول بَرميل للإناء المعروف، والصواب عندها بكسر الباء (بِرميل) بحجة عدم وروده في المعجمات بهذه البينة[2].

أقول لم تذكر المعجمات القديمة هذا اللفظ، وانما دخل هذا العربية من لغات أخرى، فهو دخيل، وممن ذكره من المتأخرين الزبيدي قال: البِرميل بكسر الباء وعاء من الخشب يُتخذ للخمر، ويجمع على براميل[3].

وعرفه أحمد رضا أنه وعاءُ للمائعات أسطواني الشكل، يكون من خشب أو حديد[4].

ولما كان اللفظ معرباً، لم يكن ثمة ضابط لوضعه بصفة محددة دون غيرها، أقصد الكسر دون الفتح أو العكس، ولا يمكن منع صيغة وإبعاد أخرى إلا اذا ورد عن العرب الثقات، وهذا لم يحصل.

لذلك ضبطه بعض أصحاب المعجمات المحدثون بالكسر مرة وبالفتح مرة[5]. وبناء على ما تقدم يمكن أن نقول إن برميل بالكسر أفصح، وبالفتح فصيح، ولا القطع بعدم صحته.

(1) ينظر: القاموس المحيط: (أ ب جـ)، والمعجم الكبير: (ا ب جـ).
(2) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ٤.
(3) ينظر: تاج العروس: (ب ر م ل).
(4) ينظر: معجم متن اللغة: ١ / ٢٨٣، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: ١ / ١٩٦.
(5) ينظر: المعجم الوسيط (ب رم)، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ٨٦.

٣- منعت الكاتبة أن يقال (يوسِف) بكسر السين، والصواب عندها أن يقال بضمها. والكسر هو ما تقوله العامة[١].

وقد ورد في القرآن الكريم بضم السين، قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ..﴾ ﴿يوسف: ٣﴾ و ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾ ﴿يوسف: ٤٦﴾.

لكن الفَراء قال: في (يوسُف) ثلاث لغات، بضم السين، وفتحها، وكسرها[٢]، ولم أقف على قول الفراء في كتبه التي وصلتنا.

وحكي فيه الهمز ايضاً، وقرِئ: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ﴾ ﴿يوسف: ٧﴾ بالهمز وكسر السين وفتحها[٣].

وضم السين من غير همز لغة أهل الحجاز، وبعض بني أسد يقولون (يُؤسُف) بالهمز وضم السين، وقوم من العرب يقولون (يوسِف) بكسر السين بلا همز. وبعض بني عقيل يقولون (يُوسَف) بفتح السين[٤]، فضم السين وفتحها، وكسرها لغات القبائل العربية، وهي من القبائل التي تؤخذ عنها اللغة، فلا مجال لردها، على أنّا لا نقول أنه الأفصح، بل الافصح ما جاء به القرآن الكريم وهو ضم السين، ويمكن أنْ تكون القراءات من الفصيح.

ثانيا: التراكيب والاساليب

لم تكن التراكيب والاساليب اللغوية بمنأى عن النقد، فقد وجه أهل الصنعة أقلامهم إليها، ونقدوا ما جاء منها خاطئاً، على وفق منظورهم في التخطئة والتصويب.

---

(1) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ٢٤٦.

(2) ينظر: المنتخب من كلام العرب لكراع النمل: ١ / ٥٤١، والصحاح (و س ف)، والعباب الزاخر واللباب الفاخر للصغاني: (و.س.ف).

(3) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ٢ / ١٩.، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف: ٨ / ٢٤٣).

(4) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن لمحمد الامين الشافعي: ٨ / ٨٥.

والمؤلفة هنا أوردت جملة من تلك الأساليب والتراكيب وصححت ما شط منها حسب رأيها.

١- منعت المؤلفة أنْ يقال (أثَّرَ عليه)، بل يقال أثّر به؛ لأن (أثّرَ) لا يتعدى بحرف الجر (على)، فيقال: أثّر بوجهه وبجبينه السجود، وأثّر فيه السيف والضربة، ويبدو أنها أجازت أنْ يتعدى بـ(في) فضلاً عن الباء. ومنعت التعدية بـ(على)، واحتجت بالأثر المروي في حديث الامام عليه السلام يذكر فاطمة عليها السلام «.. فجرّت بالرحى حتى أثرت بيدها، واستقت بالقربة حتى أثّرت في نحرها) بتعديه (أثر) بالباء و(في)[1].

ويبدو أنَّها تأثرت بمن سبقها من المحدثين الذين ألفوا في ميدان التصحيح اللغوي[2].

قلت: يتعدى الفعل (أثّر) بالباء و(في) كما مر، ولما كانت النيابة في حروف الجر ظاهرة مطردة، فقد أجاز أهل اللغة نيابة حرف جر عن حرف جر آخر، أو تضمين فعل معنى فعل آخر يعمل عمله ويتعدى بحرف الجر، قال الفيومي: الفعل الذي يتضمن معنى فعل آخر جاز أن يعمل عمله، ومثال ما جاء في نيابة حروف الجر عن بعضها قوله تعالى: ﴿ **وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا** ﴾ ﴿القصص: ١٥﴾ أي: في حين.

وقد أقرت المجاميع اللغوية العربية ذلك استناداً الى ما جاء في الثوابت اللغوية، على الرغم من تغيَّر المعنى، فأن الباء تفيد الالصاق، و(في) تفيد الظرفية، فتكون أكثر أثراً، إذ يتعلق الأمر بالسطح الخارجي إذا قلنا: أثّر عليه[3]، وقد يكون الاستعلاء معنوياً كقوله تعالى: ﴿ **وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ** ﴾ ﴿الشعراء: ١٤﴾.

(1) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ١٣.

(2) ينظر: ازاهير الفصحى: ٧٢ والكتابة الصحيحة لزهدي جارالله: ١٦ والحديث بتمامه في مسند الامام احمد بن حنبل ٢ / ٤٣٥.

(3) ينظر: معجم الصواب اللغوي: ١ / ٩، والعربية الصحيحة للدكتور احمد مختار عمر: ١٨.

وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ﴿البقرة: ٢٥٣﴾[١]، وبناءً على ما تقدم فلا يكن تخطئة من يعدي (أثر) بـ(على)، إلا أن يقال: هذا أفصح وذاك فصيح.

٢- خطأت المؤلفة من يقول (لأجل ذلك سجن)، بل الصواب أن يُقال (من أجل ذلك سجن) باستعمال (من) بدلاً من اللام، والسبب في ذلك أنَّ اللام لا تؤدي معنى (من)[٢].

أقول: لقد سبق القول في نيابة حروف الجر بعضها عن بعض، وأنها من الظواهر النحوية، وبها قال أهل اللغة. وقد ورد مجيء اللام مرافقاً لـ(أجل) في الحديث والأثر وهو قولهم: أمَرَ أنْ تُقطع الأوتار من أعناق الخيل، كانوا يقلدونها بها لأجل ذلك[٣]، فجاء باللام مع (أجل)، وهو صحيح فصيح.

وورد في حديث المناجاة (أجل أن يُحزنَهُ)، قالوا: والمراد: من أجل أن يحزنه ولأجل أنْ يحزنه، والكل لغات، وتفتح الهمزة وتكسر[٤].

وقالوا: وحَدّه عثمان في شرب الخمر لأجل عزله عن الكوفة[٥]. فضلاً عن ذلك فقد جرى استعمال اللام عند اللغويين في مؤلفاتهم، فقالوا: فان لم يحتمل التأويل فمفسر، وإلا فأن سبق الكلام لأجل ذلك فنص، والاّ فظاهر[٦]، وقال ابن سيده: وهذا يدل على أن الشيئين إذا اكتنفا الشيء من ناحيته تقاربت حالاهما.. ولأجله وبسببه ذهب قوم إلى حركة الحرف[٧].

(1) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الانصاري: ٢ / ١٩.
(2) ينظر: معجم الصواب اللغوي: ١٥.
(3) ينظر: النهاية في غريب الحديث والاثر: ٥ / ٤٩.
(4) لسان العرب (أ ج ل).
(5) النهاية في غريب الحديث والاثر لابن الاثير: ٢٥ :١.
(6) التوقيف على مهمات التعاريف ٢ / ٣٧.
(7) ينظر المحكم والمحيط الاعظم (ت هـ م) ولسان العرب (ت ه م).

وقال في التاج: فجاء لأجل ذلك على غير اصطلاحه، وكأن المصنف لم ينبه عليه لأجل ذلك.

فالقول مردود من وجهين:

الاول: هو جواز تناوب حروف الجر على اللفظ الواحد، وهو من المسلمات عند أهل اللغة[1].

الثاني: ما ورد في الحديث الشريف والاثر، وهو كلام فصيح إن لم نقل أفصح.

الثالث: ذكره اللغويون المبرزون في كتاباتهم، وفي مؤلفاتهم، ولو كان من المحرمات عندهم لاجتنبوه.

٣- منعت المؤلفة أن يقال: وهو يعمل هذا العمل لأول مرة في حياته، بإدخال اللام على (أول)، بل يقال: هو يعمل هذا العمل أول مرة في حياته، وادَّعت أنَّ هذا مما تستعمله العامة وليس من الفصاحة[2].

قلت: نسبته الى العامة غير صحيح، فقد ورد (أوَّل) مصحوباً باللام في أفصح الكلام في قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ**﴾ ﴿الحشر: ٢﴾، كما ورد في الأثر... قال يا أمير المؤمنين إنَّ هذا مني لأول مرة[3]. وورد أنَّ بعض أولاد قتادة بن النعمان ورد على عمر بن عبدالعزيز، فقال له عمر: مِمّن الرجل؟ فقال:

أنا الذي سالت على الخد عينه ... فَرُدت بكف المصطفى أحسن الرد
فعادت كما كانت لأول مرةٍ ... فيا حسن ما عين ويا حسن ما رد

(1) ينظر: (م ت ك).
(2) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ٣.
(3) ينظر: البدر المنير في تخريج الاحاديث والاثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن الشافعي: ٨ / ٢٨.

وفي الأثر عن أم زرع أنها قالت:

وترويه فيقة البعرة لرضاه من اتباعه بالتسليم لأول مرة[1]. وقال في (متن اللغة): أرضعته اللبأ: والفسيل: سقاه لأول مرة[2]، وقالوا إن الرف أخذ الصوت لأول مرة، وألقاه على اسحاق، فأخذه عنه في ثلاث مرار[3].

وفي المعجم الوسيط: لقيته أول وهلة، وكشف عنه لأول مرة[4]. وقال في المنجد: عرفته لأول وهلة[5].

وبناء على ما تقدم من الدليل على استعمال التركيب في فصيح الكلام، فلا صحة لنسبته إلى العامة.

٤- منعت المؤلفة أن يقال: هذا القصر مبني من الحجارة، بل الصواب عندها أن يقال: هذا القصر مبني بالحجارة. والسبب أنَّ (من) لا تحمل معنى الباء[6].

أقول: إن تناوب حروف الجر أمرٌ وارد في اللغة العربية كما مرَّ سابقاً وكذلك ورد في كتابات اللغويين، ولا سيما أصحاب المعجمات.

ففي الصحاح: .... وأما قول رؤبة: وإرمُ أخرس فوق عنز

فهو الأكمة، أي: علم مبني من حجارةٍ فوق أكمة[7].

وقال ابن سيده: وكورُ الحداد الذي يكون فيه الجمر، وهو مبني من الطين[8].

(1) ينظر: المحاضرات والمحاورات للسيوطي: ٢٨٩.
(2) ينظر: ٥ / ١٣٧، باب اللام.
(3) ينظر: نهاية الارب في فنون الادب لشهاب الدين النويري: ٥ / ١٩.
(4) ينظر: (و ه ل).
(5) ينظر: المنجد في اللغة العربية المعاصرة: ٣٢٥.
(6) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ٥.
(7) ينظر: (ع ن ز).
(8) ينظر المحكم (ك ور)، ولسان العرب: (ك ور).

وفي التاج: .... وديـر الجماجم قرب مدينة الكوفة، وسمي بذلك لأنه مبني من جماجم القتلى لكثرة من قتل به[1].

وقالوا: .. الذي قصره مبني من العود الذي يختم عليه[2].

وقال البكري: .. وأوسطها أنْ يطلب موضعا خاصا له من كوخ مبني من السعف أو الخص، أو ما يُشبهه[3]. فقد استعمل هؤلاء حرف الجر (من) مع (مبني)، لذلك فدعوى المؤلفة مردودة من وجهين:

الاول: أن الباء تدل على التبعيض، كما تدل (من) على ذلك، فهما يتوافقان في التبعيض، من ذلك قوله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ...﴾ ﴿الإنسان: ٦﴾ فـ(بها) بمعنى (منها) وقول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج

بمعنى: شربن من ماء البحر[4].

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ...﴾ ﴿البقرة: ٨﴾.

الثاني: أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وأنّ اشتراك الحرفين في بعض المعاني كالتبعيض والاستعانة والتعليل يمكن عدها من المرادفات، ويمكن أن تكون دلالة (من) كافية لنقول إن هذا التركيب سليم لا غبار عليه[5].

(1) ينظر: (ج م م).
(2) ينظر: التحف والهداية للخالدين: ابي بكر بن هاشم، ابي عثمان بن هاشم: ٢. ونهاية الأرب في فنون الادب لشهاب الدين البكري: ٢٢ / ٢٤.
(3) ينظر: نهاية الارب في فنون الادب: ٥ / ٢٦٥.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ١٥ وحاشية الصبان على الاشموني: ٣ / ٥٦.
(5) ينظر: معجم الصواب اللغوي: ١ / ٦٦٥.

قال تعالى: ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللهِ ﴾ ﴿ الرعد: ١١ ﴾ أي: بأمر الله[١].

٥- حرمت المؤلفة أن يقال: جلس على يساره باستعمال حرف الجر (على)، والصواب عندها أن يقال: جلس عن يساره؛ لأن حرف الجر (على) لا يحمل معنى حرف الجر (عن)[٢].

قلت: من المعروف أن (على) مثل (عن) تفيد المجاوزة، فتحمل معنى (عن) نحو قول الشاعر:[٣]

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

وقد يكون الفعل (رضي) تضمن معنى (عطف)، فتعدى بـ(على). والتضمين واقع في الحروف والأفعال، وقد مر هذا سابقا. ومما يؤيد هذا ما جاء في الأثر أنّ أنساً حلب لرسول الله ﷺ شاة، وأعطاه القدح، وعلى يساره أبو بكر، وعلى يمينه أعرابي[٤]. وأنه ﷺ شرب قائما، وعلى يمينه أعرابي وعلى شماله أبو بكر[٥].

وفي تفسير القرطبي: .. وكان يلي ظهر رسول الله ﷺ إبراهيم الخليل، وعلى يمينه إسماعيل، وعلى يساره إسحاق[٦].

وقال الطيبي في حاشية الكشاف: فان قيل: كيف قال: ﴿ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَآئِلِهِمْ ﴾ ﴿ الأعراف: ١٧ ﴾ بحرف المجاوزة؟ قلنا: المفعول فيه عدّي إليه الفعل نحو تعديته إلى المفعول به، فكما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلف في هذا، وكانت لغة تؤخذ ولا يقاس عليها. وإنما ينظر في صحة موقعها فحسب، فلما سمع قولهم جلس عن يمينه وعلى يمينه وعن شماله وعلى شماله قلنا: معنى (على يمينه) أنه تمكن

(1) ينظر: العين: (ع ق ب)، والكامل في اللغة والادب للمبرد: ٣/ ٧٣.
(2) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ٦٩.
(3) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٥٦.
(4) ينظر: السنن الكبرى للنسائي: ٦ / ٢٩٧ ومسند ابي يعلى: ٦/ ٢٦.
(5) ينظر: شرح السنة للبغوي: ١١/ ٣٨٥.
(6) ينظر: ١٦ / ٩٥.

من جهة اليمين تمكن المستعلي من المستعلى عليه، ومعنى (عن يمينه) أنه جلس متباعداً عن صاحب اليمين، منحرفا عنه غير ملاصق له[1]. ففضلا عن التضمين يمكننا تأويل التعدية بـ(على) و(عن) كل حسب مقتضاه كما مرعن الطيبي، فلكل واحد من الحرفين معنى يؤديه في سياق الجملة.

وإلى ذلك ذهب ابن عاشور إذ قال: أصل حرف الجر (عن) في قولهم: عن يمينه وعن شماله: المجاوزة أي: من جهة اليمين مجاوزا له، ومجافيا، ثم شاع هذا حتى صارت (عن) بمعنى (على)، فكما يقال: جلس على يمينه يقال: جلس عن يمينه[2]. فإذا قلت: جلس على يمينه، فالمقصود: تمكن في جلوسه من جهة اليمين، وإذا قلنا: جلس عن يمينه فالمقصود جلس منحرفاً عنه، وغير ملاصق لجاره أو لجليسه. ويتحقق هنا معنى آخر إن أراد المتكلم بيانه. قال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ﴿ق: ١٧﴾.

وبناء على ما تقدم من الدليل فيمكن أنْ نقول: جلس عن يمينه وعلى يمينه وشماله. إلا إذا أردنا معنى محددا قيدنا بقيد معنوي أو لفظي، فلا مجال لتخطئة من قالها.

٦- منعت المؤلفة أنْ يتعدى الفعل (حاز) بحرف الجر (على)، وترى أنه يتعدى بنفسه لا بحرف الجر[3].

قلت الحوز في اللغة: الجمع، وكل من ضم الى نفسه شيئا فقد حازهُ حوزا وحيازة، ويقال: حاز الإبل يحوزها: جمعها[4].

فاذا تأملنا النص المذكور وجدنا أن المقصود فيه أنه حصل على الكأس، وليس المراد أنه جمع الكأس، أي أن معنى حاز: حصل، وهو من باب التضمين، فكان على المؤلفة أن تأتي بفعل آخر كي يتوافق المعنى، ويصح المنع إن قيل: حاز المال، مع أنه

(1) ينظر: الكشاف: ١/ ٣٨٧، وفتوح الغيب: ٢/ ٣٤٤، ٦/ ٣٤٤ واللباب في علوم الكتاب لسراج الدين الحنبلي: ٩/ ٤٤.
(2) ينظر: التحرير والتنوير: ٨/ ٤٩.
(3) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ٩٤.
(4) ينظر: الصحاح: ٢/ ٧٦٢.

يحتمل الأمرين: الحصول أو الجمع. والفعل (حصل) يتعدى بحرف الجر (على)، فلا مجال للتخطئة هنا. وإذا عدنا الى التضمين وجدناه كثيرا في اللغة، وفي القران الكريم أمثله له، ففي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الآخِرَةِ﴾ ﴿ابراهيم: ٣﴾، فقد دخلت (على)؛ لأنَّ معنى يستحبون: يؤثرون. فكأنما قيل: يؤثرون الحياة الدنيا على الحياة الاخرة[1].

وقالوا في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾ ﴿الملك: ٢﴾ فأنَّ (يبلوكم) تضمن معنى العلم، فكأنما قال (ليعلمكم) أيكم أحسن عملا[2].

وقيل في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ ﴿النور: ٦٣﴾ إنّ (عن) أدخلت هنا: لأنَّ معنى الكلام: فليحذر الذين يلوذون عن أمره، ويديرون معرضين، فتضمن الفعل (يخالف) معنى الفعل (لاذ)[3]. وبناء على ما تقدم جاز أنْ نقول حاز الكأس، لأنه حصل عليها، إلا اذا أردنا المعنى (جمع)، وهو غير متحقق هنا.

٧- لا تجوّز المؤلفة أنْ يقال: تردد على المكتبة، والصواب عندها أن يقال: تردد إلى المكتبة، إذ لا يجوز عندها ان يتعدى (تردد) بحرف الجر (على)[4].

أقول: هذا من باب تناوب حروف الجر، وقد ورد في كتابات أهل اللغة. فقد قال ابن سيدة: والرغيفة ما على الزبد وهو ما يسلا من اللبن كالرغوة والرغرغة حتى أنْ تشرب الابل الماء كل يوم. وقيل هي أن تردد على الماء في اليوم الواحد مرارا[5].

وجاء في الاثر: .. قد اشتاق محمد إلى مكان مولده ومولد آبائه، وقد توجه نحو قبلتكم، وهو راجع إلى دينكم، وقالت اليهود: قد تردد على محمد أمره، ولا يدري أين يتوجه[6].

(1) ينظر: التفسير البسيط للواحدي ١٢/ ٣٩٧.
(2) ينظر: فتوح الغيب: ٨/ ١١.
(3) ينظر: النكت والعيون للماوردي: ٤/ ١٢٨.
(4) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ١٢٤.
(5) ينظر: المحكم: (رغ ع) ولسان العرب (رغ ع).
(6) ينظر: الاوائل لابي هلال العسكري: ٢٢٦، والتفسير البسيط: ٣/ ٣٦٧، ونهاية الارب في فنون الادب: ١/ ٣٣.

وقيل ايضا: وأمّا تردد علي والعباس على الخليفتين[1]. وقال الحميري: وعاف الطير: إذا تردد على الشيء وحام فهو عائف[2]. وقال الزبيدي: .. من راق الماء يريق ريقا: إذا تردد على وجه الارض[3]. وقد أقر مجمع اللغة العربية المصري هذا وذاك؛ لأنَّ حرف الجر في العبارتين يدل على المصاحبة[4].

٨- منعت المؤلفة أن يقال: جابهت المخاطر وجها لوجه بل يقال: قابلت المخاطر وجها لوجه، والسبب أن (جابهت) لم ترد في المعجمات بمعنى قابلت[5].

قلت: لا ينظر إلى ما لم يرد في المعجمات أنه ممنوع؛ لأن ذلك يعني أن تبقى اللغة جامدة لا تتطور، وتتحدد في قالب لا تخرج عنه. وردا على ذلك أقول: جاء في العين: الجبهة ما بين الحاجبين إلى الناصية ويقال: جبهته: استقبلته بكلام فيه غلظة، وجهته بالمكروه: استقبلته في[6].

فهذا يدل على الاستقبال والمقابلة، وهو مشتق من الجبهة المعروفة، لأنها في مقدمة الرأس. لكن الاستقبال هنا بالشر كما يفهم من نص العين، والمخاطر هي شر، فأنت تقابل المخاطر (تجابهها) –نسبة الى الجبهة– بِشَرٍ ايضا. فاذا أردنا أن يكون الفعل صادرا عن طرفين اثنين قلنا جابه دلالة على المفاعلة والمشاركة كقولهم: صارح، قاتل، وهو من الأوزان القياسية التي لا يشترط أن يرد بها السماع، فكما نقول عاين من العين، وشافه من الشفة، وواجه من الوجه يمكن أن نقول: جابه من الجبهة، وهي بعض الوجه، وهي أسمى الوجه[7]. وأنت تسجد على الجبهة وهي أسمى ما عند الانسان تذللا وخضوعا لله تعالى. لذلك جاز أن نقول جابه المخاطر، مع قولنا واجه المخاطر، فهو جزء يراد به الكل.

---

(1) ينظر: مجمع بحار الانوار: ٤ / ٣٨٤.
(2) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٧/ ٤٨٦.
(3) ينظر: تاج العروس: (ر وق).
(4) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما: مجموعة القرارات العلمية / ٢٨، ومعجم الافعال المتعدية بحرف لموسى الملياني: ٧٢.
(5) ينظر: مجمع الاخطاء الشائعة: ٦٢.
(6) ينظر: (ج ب هـ).
(7) ينظر: معجم الصواب اللغوي: ١ / ٢٨٥، ومعجم الخطأ والصواب: ١٠٣.

٩- حرمت المؤلفة أنْ يقال: مشى حافي القدمين؛ لأنَّ المشي لا يكون إلّا على القدمين، والصواب أن يقال مشى حافيا، (القدمين) زيادة لا فائدة منها. ومنعت أنْ يقال: أحاط بهم الأعداء من كل جانب؛ لأن الإحاطة لا تكون إلا من كل جانب، والصواب عندها أن يقال أحاط بهم الأعداء بلا زيادة، والزيادة لغو. ولا يقال عندها عاود صداع الرأس؛ لأن الصداع لا يكون إلا بالرأس، أو هو داء مختص بالرأس، فلا جدوى من ذكر الرأس[1].

قلت: هذا الذي ذكرته الباحثة ومنعتهُ لا يخالف اساليب العربية في زيادة التوكيد بأساليب مختلفة، منها تكرار المعنى المراد إذا كان السامع في محل شك وريبة. وقد ورد هذا في الأفصح فضلا عن الفصيح، منها في قوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ** ﴾ ﴿الحج: ٤٦﴾، والعمى مكانه في البصر كما لا يخفى، واستعماله في القلب هنا استعارة، فلما أراد إثبات ما يعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ونفيه عن الابصار فقد احتاج هذا إلى زيادة تعيين وفضل وتعريف ليتقرر أنَّ العمى مكانه القلب لا الأبصار.

وقيل في هذا: ليس المضاء للسيف، لكنه للسان الذي بين الفكين، واللسان لا يكون إلا بين الفكين[2].

وكقوله تعالى: ﴿ **فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ** ﴾ ﴿النحل: ٢٦﴾، والسقف لا يخر إلاّ من فوق. وقوله تعالى: ﴿ **فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ** ﴾ ﴿البقرة: ١٩٦﴾. والثلاثة مع السبعة عشرة، وجاء بالقول بالعشرة زيادة في التوكيد، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **...وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم** ﴾ ﴿الانعام: ٣٨﴾، والطيران لا يكون إلاّ بالجناح. وقوله تعالى: ﴿ **وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثاً فَاضْرِب بِّهِ وَلَا تَحْنَثْ** ﴾ ﴿ص: ٤٤﴾ والأخذ للإنسان لا يكون إلا باليد فمعنى الكلمة التوكيد، كما يقال عند الناس في مخاطبتهم: سمعته بأذني ورأيته بعيني، ومشيت إليه

(1) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ٨٥، ٩٥، ١٨١.
(2) ينظر: فتوح الغيب ١./ ٥.

برجلي، والسمع لا يكون إلا بالأذن، والرؤية لا تكون إلاّ بالعين، والمشي لا يكون إلاّ بالرجل. وانما ذكرت للتوكيد والإحاطة[1].

ثالثا: أبنية صرفية:

١- منعت المؤلفة أن يقال: هذا أمر هام، بل يقال هذا أمر مهم، لأنه من الفعل (أهَمَّ)، وليس من الفعل (هم)[2]. وربما رأت المؤلفة أنَّ الفعل (هَمَّ) لا يأتي بمعنى الفعل (أهمَّ) فمنعت ذلك.

لكن أهل اللغة يرون أن (هم) و(أهم) بمعنى واحد، قالو: الهم: الحزن. وهمه الأمر هم ومهمة، وأهمه فاهتم، واهتم به. وقال: المهمات من الأمور الشدائد المحزنة، وهمه السقم يهمه هما: أذابه وأذهب لحمه. وقيل همني الشيء أذابني، والهم في الأصل الحزن، وكأنه لشدته يهم أي: يذيب، وقالوا: همه الأمر هما أقلقه وأحزنه. وقالوا: أهمني الأمر بالألف: أقلقني وهمني بلا ألف مثله أي بالمعنى نفسه[3]. وقالت العرب: همك ما أهمك، وهو يضرب لمن لا يهتم بأمر صاحبه[4].

٢- منعت المؤلفة أن يقال فلانه عضوة في هيئة التدريس الصواب أن يقال: فلان عضو، والسبب أن (عضو) لا مؤنث لها. وهي الفرد من الجماعة[5].

قلت: هذا هو الشائع في كتابات اللغوين المحدثين ويكاد أن يكون من المجمع عليه. لكن يفهم من كلام أهل اللغة، وكذلك العودة إلى الأصل اللغوي لكلمة (عضو) أنه يجوز أن يقال: فلانة عضو وفلان عضوة بالتذكير والتأنيث. فقد قال ابن فارس إن العين والضاد والواو أصل واحد يدل على تجزئة. من ذلك يقال: العِضو، والعُضو. وفي قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ** ﴾ ﴿الحجر: ٩١﴾ أي: جعلوه عِضة عِضة، أي جزءا جزءا، ففرقوه فجعلوه مرة كذبا، ومرة سحرا، ومرة شعرا ومرة أخرى كهانة.

(1) ينظر: في النقد اللغوي: ٢٧.
(2) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة: ٣٢٩.
(3) ينظر: المحكم.
(4) ينظر: الامثال لابي عبيد: ٢٨٣، وجمهرة الامثال لابي هلال العسكري: ٢/ ٢٦٣.
(5) ينظر: معجم الاخطاء الشائعة.

بمعنى أنهم فرقوا القرآن وجعلوه أعضاء، وآمنوا ببعضه وكفروا ببعضه[1]. وعِضة أصلها: عِضوة من عضيت الشيء إذا فرقته، فجعلوا الناقص من الكلمة واوا. وقال آخرون: الأصل: يعضه، فاستثقلوا الجمع بين هاءين[2]. ومنها: شجرة العِضاة وهي من الأشجار الطويلة ذات أشواك ولكل منها جني، ومفرده عِضاة، ويسمى عِضوة أيضا أي جزء فاذا كان الجزء من الشيء عِضو وعِضوة، وعُضوة كما مر عند الثقات من أهل اللغة فلا ضير أن نطلق على الأنثى عِضوة وعُضوة إذا كانت جزءا من مجموع لو كانت جزءا من لجنة ما، كما لو كانت عضو لجنة امتحانية، أو عضو لجنة مناقشة، أو عضو مجلس نواب، فيقال فلانة عُضو وعُضوة وعِضو وعِضوة. استنادا إلى ما جاء في المعاجم العربية وإلى الاصل اللغوي.

أما منع ذلك فلا يقوم على دليل. وإن كان أكثر النقاد اللغوين يمنعون هذا، ولكنا استندنا الى الدليل.

(1) ينظر: معجم مقاييس اللغة: (ع ض و)، وتهذيب اللغة: (ع ض و).

(2) ينظر: تهذيب اللغة: (ع ض و)، وسر صناعة الاعراب لابن جني: ٢ / ٢٥٢ والصحاح: (ع ل ه).

الخاتمة

لا شك أنَّ الغرض من تأليف مصنفات التصحيح اللغوي هو خدمة اللغة العربية، والحفاظ عليها، وسلامتها من دخول الالفاظ العامية أو الاعجمية، ودفع الأساليب والتراكيب غير الصحيحة، والمتصدي لهذا العمل قد ركب الصعب، واستند لمخاطر كثيرة. فأن التنقيب عن الكلمات والألفاظ في معجمات اللغة، وملاحظة تطورها الدلالي لأمر في غاية الصعوبة. ويحتاج إلى باحث ذي صبر كبير وعقل راجح. فاللغة بحر لجي مترامي الاطراف، والإلمام بها صعب.

لذا ينبغي لمن يدخل في هذا الميدان أن يتسلح بألوان المعارف اللغوية في تشعباتها المختلفة، ويكون على علم ودراية بما حوته المعجمات اللغوية. وكتب اللغة الأخرى.

وهذا الكتاب الذي سلطنا الضوء عليه هو واحد من عشرات الكتب التي صنفت في هذا الاتجاه، ومع أهميته للقارئ والمتطلع إلى معرفة الصواب اللغوي، لما حواه من ألفاظ، وتراكيب وأساليب تعرضت للنقد، ووضعتها المؤلفة تحت مجهر التدقيق، إلا أن فيه مافيه، وشط القلم بالمؤلفة فوقعت في المحذور، وخطأت ما هو صحيح من الكلام. فهي:

١- تركت أغلب التصحيحات بدون دليل، ولم تستند إلى مقياس للصواب اللغوي، وإنما ذكرت الخطأ ثم الصواب فحسب، وكان عليها تقديم الدليل. وقد خالفت ما نصت عليه هي في مقدمة كتابها. في اتخاذها معايير محددة في التعامل مع الالفاظ الخاطئة.
٢- بدا لي أنها اجترت ما سبق أن قاله بعض المؤلفين في معجمات التصحيح اللغوي التي سبقتها، وأقصد منهم المحدثين. فلم تكلف نفسها عناء البحث والتنقيب والتفلية عن الصواب. فأن تلك المؤلفات قد تعرضت إلى النقد والغربلة. فمعيارهم مضطرب غير ثابت على حال. وربما أثرت عليهم العوامل البيئية والشخصية الخارجة عن حقائق اللغة. والمؤلفة هنا سارت على نهجهم بلا تدبر، فينبغي لها أن لا تأخذ بالأحكام. كأنها من المسلمات، فلابد من المراجعة والتدقيق والعودة إلى المصنفات النقدية التي ألفت بعد ذلك، فهو أنفع واجدى

لما قدمناه من اضطراب المعيار النقدي عندهم. فالبناء فوق بنائهم أمر محفوف بالمخاطر.

٣- الاعتماد على الخبرة الذاتية لا يشفع للمؤلف في هذا الميدان وكذلك التسابق والعجلة في اصدار الاحكام يؤديان الى الضلال في القصد، وتوقعان في سوء التدبير اللغوي. كما يرى استاذنا الدكتور طه محسن.

٤- لم تعد المؤلفة إلى غير المعجمات اللغوية في تقصي الصواب؛ لأن أشياء غير قليلة ندت عن معجمات اللغة، على الرغم من كل ما بذل من جهد في جمع اللغة وتدوينها، ففي كتب الحديث والسيرة والتاريخ، وكتب اللغة بأنواعها صيغ واساليب ومشتقات لم تدخل المعجمات، لذلك وقعت المؤلفة في المحذور فخطأت ما حقه أن يكون صحيحا، أو يحتمل وجهين أو ثلاثة.

ثبت المصادر والمراجع

- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، لعباس أبي السعود. د.ط. دار المعارف، القاهرة ١٩٧.
- اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (١٣٨) هـ، تح: عبدالمنعم خليل إبراهيم ط – ١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢١.
- الاوائل لابي هلال العسكري، (٣٩٥) هـ، ط – ١، دار البشير طنطا، (١٤٠٨) هـ.
- الأمثال لابي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤) هـ، تح: د. عبدالمجيد قطامش ط –١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠ – ١٩٨.
- البدر المنير في تخريج الاحاديث والاثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن سراج الدين الشافعي المصري (٨٠٥) د، تح: مصطفى أبي الغيط وآخرين ط – ١، دار الهجرة، الرياض ١٤٢٥ – ٢٠٠٤.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) تح: د. عبدالمنعم خليل ابراهيم وكريم سيد محمد محمود. ط – ١ دار الكتب العلمية – بيروت ٢٠٠٧ – ١٤٢٨.
- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور (١٣٩٣) هـ، د– ط، الدار التونسية للنشر. تونس ١٩٨٤.
- التحف والهدايا للخالديين: أبي بكر محمد بن هاشم (٣٨٠) هـ، وأبي عثمان سعيد بن هاشم (٣٧١) هـ، د– ط.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (٢٦٨) هـ، تح: لجنة علمية بجامعة الامام محمد بن سعود، ط – ١، عمادة البحث العلمي – جامعة الامام محمد بن سعود. ١٤٣٠ هـ.
- تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، لمحمد امين الشافعي، ط – ١، دار طوق النجاة – بيروت ١٤٢١ – ٢٠٠١ م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الازهري، (٣٧٠) هـ، تح: عبدالسلام هارون. د ت.
- التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد المناوي القاهري: ط – ١ عالم الكتب، القاهرة، ١٤١٠ – ١٩٩.
- الجامع لأحكام القرآن، لابي عبدالله محمد بن احمد القرطبي (٦٧١) هـ، تح: هشام سمير البخاري د.ط، دار عالم الكتب الرياض ١٤٢٣ – ٢٠٠٣.

- جمهرة الامثال لابي هلال العسكري، تح د. احمد عبدالسلام، ط – ١ دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٨ – ١٩٨٨.
- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ط ١ ، المطبعة الخيرية مصر – ١٣٠٥.
- حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، د. محمد ضاري حمادي (١٩٢.) م د.ط ، وزارة الثقافة والاعلام. بغداد د. ت.
- سر صناعة الاعراب، لابي الفتح بن جني (٣٩٢) د، تح. احمد مزيد احمد. د.ط ، المكتبة التوفيقية، القاهرة: (د ت).
- السنن الكبرى، لابي عبدالرحمن احمد بن شعيب النسائي (٣٠٣) هـ، تح: حسن عبدالمنعم شبلي، ط – ١ ، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٢١ – ٢٠٠١.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، لابن عقيل، (٧٦٩) هـ تح: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط ١٤ ، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٦٤.
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لابي نصر اسماعيل الجوهري (٣٩٨) د. (ط – ٥)، دار احياء التراث العربي – بيروت ١٤٢٦ – ٢٠٠٥.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (٦٥٠) هـ تح: المكتبة الشاملة، مرقم آليا.
- العربية الصحيحة، د. احمد مختار عمر، ط ٢ ، عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٨.
- العين: للخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥) و، تح: د. مهدي المخزومي د. ابراهيم السامرائي، ط ١ ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت ١٤٠٨ – ١٩٨٨.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، لنظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (٨٥٠) هـ، تح: زكريا عميرات، ط – ١ ، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٦.
- الفائق في غريب الحديث، لجارالله الزمخشري (٥٣٨) هـ، د.ط دار الفكر ١٩٩٣ – ١٤١٤.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف) لشرف الدين الحسين بن عبدالله الطيبي (٧٤٣) هـ، تح: مجموعة من الاساتذة، ط – ١ جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ١٤٣٢ – ٢٠١٢.
- في النقد اللغوي دراسة تقويمية، د. عبدالفتاح سليم، ط – ١ مكتبة الآداب القاهرة ١٤٢٢– ٢٠٠١.
- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧) تح: مجدي فتحي السيد د.ط، المكتبة التوفيقية – القاهرة د.ت.

- الكامل في اللغة والادب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥) هـ، تح: د. عبدالحميد الهنداوي، ط – ١، دار الكتب العلمية. بيروت ٢..٢ – ١٤٢٤ هـ.
- الكتابة الصحيحة، زهدي جارالله، ط – ٢، المكتبة الاهلية للنشر والتوزيع – بيروت ١٩٧٧.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل، لجارالله الزمخشري (٥٣٨) هـ، تح: يوسف الحمادي (د ط) مكتبة مصر.
- اللباب في علوم الكتاب لابي حفص سراج الدين الحنبلي (٧٧٥) هـ، تح: عادل احمد عبد الموجود، ط –١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١٩ – ١٩٩٨.
- لسان العرب لابن منظور جمال الدين بن مكرم (٧١١) هـ، ط –٤، دار صادر بيروت. ٢..٧
- مجمع بحار الانوار في غرائب التنزيل ولطائف الاخبار، لجمال الدين محمد طاهر الهندي الكجراتي (٩٨٦) هـ، ط –٣، مطبعة مجلس دائرة المعارف الثانية – ١٣٨٧– ١٩٦٧.
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، اصدار مجمع اللغة العربية.
- المحاضرات والمحاورات، لجلال الدين السيوطي (٩١١)هـ، ط – ١، دار الغرب الاسلامي بيروت – ١٤٢٤ هـ.
- محيط المحيط، بطرس البستاني د ط. بيروت ١٨٦٧ – ١٨٧.
- المحكم والمحيط الاعظم، لعلي بن اسماعيل بن سيده (٤٥٨) هـ، تح: د. عبدالحميد الهنداوي: ط –١ دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢١ – ٢... م.
- مسند ابي يعلى، احمد بن علي بن المثنى الموصلي (٢,٧) د، تح: حسين سليم أسد ١,٥، دار المأمون للتراث، دمشق: ١٤,٤ – ١٩٨٤.
- مسند الامام احمد بن حنبل، لابي عبدالله احمد بن حنبل (٢٤١) هـ، تح: شعيب الارنؤوط واخرين د. عبدالله بن المحسن التركي د.ط، مؤسسة الرسالة، د– ت.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، الفيومي (٧٧٠) هـ، تح: عبدالعظيم الشناوي. در المعارف – القاهرة (د– ت).
- معجم الاخطاء الشائعة لمحمد العدناني، ط – ٣، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨.م.
- معجم الافعال المتعدية بحرف، لموسى بن محمد بن المليانى الاحمدي ط – ١، دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٧٩.
- معجم الخطأ والصواب في اللغة. د. أميل يعقوب ط – ١، دار العلم للملايين – بيروت ١٩٨٣.

- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي. د. احمد مختار عمر. ط –١ ، عالم الكتب – القاهرة ٢٠٠٨.
- المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. المكتبة الشاملة.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. احمد مختار عمر (١٤٢٤) هـ، ط – ١ عالم الكتب ١٤٢٩ – ٢٠٠٨ م.
- معجم متن اللغة، لأحمد رضا، د.ط، دار مكتبة الحياة بيروت ١٣٨. –١٩٦. (الجزء الاخير).
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في القاهرة. ط٢، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية – ١٩٧٣.
- المعيار في التخطئة والتصويب، د. عبدالفتاح سليم (د ط)، مكتبة الآداب، القاهرة ١٤٣٤ – ٢٠١٣.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. لجمال الدين ابن هشام الانصاري (٧٦١)هـ تح: د. مازن المبارك، ط –٥، مؤسسة الصادق طهران. ١٣٨٧.
- المنتخب من غريب كلام العرب، لكراع النمل علي بن الحسن الهنائي، (٣٠٩) هـ، تح: د. محمد بن احمد العربي. ط –١. جامعة ام القرى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩.
- المنجد في اللغة العربية المعاصرة. المكتبة الشاملة، موافق للمطبوع.
- النكت والعيون (تفسير الماوردي) ابي الحسن علي بن محمد البغدادي الماوردي (٤٥٠) هـ تح: السيد عبدالمقصود بن عبدالرحيم، د.ط دار الكتب العلمية – بيروت: د.ت.
- نهاية الارب في فنون الادب، لأحمد بن عبدالوهاب القرشي التيمي البكري النويري (٧٣٣)هـ ط –١، دار الكتب والوثائق – القاهرة ١٤٢٣.
- النهاية في غريب الحديث والاثر، لمجد الدين بن الاثير الجزري (٦٠٦)هـ تح: طاهر احمد الزاوي – ومحمود محمد الطناحي ط –١ دار التفسير قم ١٣٨٤.